



لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثالثة والثلاثون

روما، 9-13 يوليو/تموز 2018

معالجة المسائل البيئية خلال عمليات الصيد: التقدم المحرز باتجاه الحد
من معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة بحلول عام 2025

موجز

تُمثّل معالجة الآثار البيئية المتصلة بعمليات الصيد في مصايد الأسماك الطبيعية مجالاً من مجالات المواضيع ذات الأولوية في جدول أعمال لجنة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة منذ عدة سنوات. ومن هنا فإن مسائل من قبيل المصيد العرضي والمصيد المرتجع، ومعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة، وأثر ملامسة معدات الصيد لقاع البحر، لا تزال تشكل مجالات تركيز للمنظمة وأعضائها، وتطرح بانتظام توصيات من أجل مواصلة معالجة تلك المسائل. ووسّعت المنظمة خلال السنوات الأخيرة عملها في تقييم الآثار البيئية لعمليات الصيد ورصدها، واستحداثات تكنولوجيات ومنهجيات وخطوط توجيهية لدعم مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي أصدرتها المنظمة وما يتصل بها من صكوك، ومبادرة النمو الأزرق، ونهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك. ومن المعترف به حالياً أيضاً أن هذا العمل حاسم في دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إذ يُعبّر بصفة خاصة عن مقاصد الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بصون المحيطات واستخدامها بصورة مستدامة، وكذلك سائر أهداف التنمية المستدامة المتصلة بمكافحة الجوع وضمان الغذاء للجميع.

وتُقدّم هذه الوثيقة بالاقتران مع الوثائق COFI/2018/10، وCOFI/2018/Inf.25، وCOFI/2018/SBD.17، وCOFI/2018/SBD.18. والغرض من الوثيقة هو إرساء الأساس لمزيد من النقاش ولاتلماس إرشادات من لجنة مصايد الأسماك بشأن أعمال المنظمة الجارية والمقبلة لمعالجة الآثار البيئية المترتبة عن عمليات الصيد، لا سيما من أجل منع معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة والحد منها.



mw869

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

وأوصت المشاورة التقنية بشأن وسم معدات الصيد التي عقدت في الفترة من 5 إلى 9 فبراير/شباط 2018 بأن تنظر لجنة مصايد الأسماك في وضع استراتيجية عالمية لمعالجة مسألة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة اعترافاً منها بأن الخطوط التوجيهية لوسم معدات الصيد تُشكّل أداة هامة لمنع أثر معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة والتخفيف من أضرارها، ولكافة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتتناول هذه الوثيقة توصيات المشاورة التقنية والخطوط التوجيهية الطوعية المقترحة بشأن وسم معدات الصيد، مع مراعاة الصكوك الدولية الأخرى والتطورات التي تؤكد الحاجة الملحة إلى معالجة الآثار البيئية لعمليات الصيد على نطاق عالمي وشامل، مع التركيز بصفة خاصة على مسألة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة.

وتُقدّم هذه الوثيقة لمحة عامة عن العمل الذي اضطلعت به المنظمة للحد من الأثر البيئي لعمليات الصيد، مع التركيز على مسألة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة. وتقتصر الوثيقة إجمالاً لوضع برنامج عالمي "شامل" لدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن تمييز معدات الصيد وغيرها من التدابير، بما يشمل الصكوك الطوعية والمُلزمة القائمة ذات الصلة، لمنع معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة وآثارها الضارة والحد منها والقضاء عليها. ويدعم البرنامج المقترح تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة ما يلي:

- الهدف 14-1 من أهداف التنمية المستدامة - الحد من التلوث البحري بجميع أنواعه بدرجة كبيرة، بما في ذلك الحطام البحري الذي تُشكّل معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة جزءاً هاماً منه؛
- الهدف 14-2 من أهداف التنمية المستدامة - إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة؛
- الهدف 14-4 من أهداف التنمية المستدامة - إنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة.

أولاً - معلومات أساسية

1- يمكن أن يكون لعلميات الصيد آثار سلبية على البيئة البحرية والنظم الإيكولوجية البحرية. ويمكن أن يسفر الصيد عن مصيد عرضي ومصيد مرتجع، ويمكن أن يؤثر على قاع البحر والتجمعات القاعية، ويمكن أن يقلل من مجموعات الحيوانات البحرية، بما فيها الأنواع المهددة بالانقراض، بل ويمكن أن يقضي عليها، ويمكن أن يلوث البيئة البحرية، وبخاصة عن طريق معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملية على أي نحو آخر.

2- وتؤثر معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملية تأثيراً سلبياً على النظم الإيكولوجية البحرية، والحياة البرية، والموارد السمكية، والمجتمعات الساحلية. وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات دقيقة لمعدات الصيد المفقودة وكميات المعدات المتروكة أو المفقودة أو المهملية على نطاق العالم، يعتقد أنها تمثل جزءاً كبيراً من مجموع الحطام البحري؛ ومن ذلك على سبيل المثال أن ما يقرب من 50 في المائة من ذلك الحطام وردت الإشارة إليه في وثيقة صدرت مؤخراً بشأن رقعة النفايات الكبرى في المحيط الهادئ.

3- وتم معالجة مسألة الحطام البحري، بما فيها معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملية، في عدة قرارات صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مصائد الأسماك المستدامة. وأكدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الخاصة بالتنمية المستدامة الحاجة الملحة إلى معالجة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملية، إذ دعا الهدف 14-1 من أهداف التنمية المستدامة إلى الحد من التلوث البحري بجميع أنواعه بدرجة كبيرة بحلول عام 2025. واعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية التنوع البيولوجي، ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، جميعها قرارات أو أصدرت مقررات بشأن الحطام البحري في السنوات الأخيرة، وودعو جميعها إلى زيادة العمل من أجل معالجة المسألة. واتخذت الحكومات التزامات طوعية كثيرة في عدة منتديات رفيعة المستوى أشارت إلى إجراءات محدّدة ستتحدها لبلوغ أهدافها الوطنية المتصلة بالحد من الحطام البحري.

4- واعترفت المنظمة بأن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملية تُمثّل مشكلة عالمية كبيرة منذ ثمانينات القرن الماضي. ونوقشت المسألة وبجثت من خلال لجنة مصائد الأسماك التابعة للمنظمة في عدة دورات. وترد متطلبات الحد من معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملية ومسؤولية استعادة المعدات المفقودة في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة في عام 1995 وما يتصل بها من خطوط توجيهية فنية. وقطعت المنظمة خلال العقد الأخير أشواطاً نحو معالجة مشكلة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملية، بما يشمل ما يلي:

(1) إجراء التقييم العالمي الأول لمعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملية ونشر تقرير معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملية في عام 2009. وتضمّن هذا التقرير، وهو ثمرة جهد مشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أول وأفضل المعلومات المتاحة عن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملية على النطاق العالمي، فضلاً عن تقديم استعراض شامل لحجم هذه المعدات وتكوينها، وأسبابها، وآثارها.

(2) إجراء أعمال مشتركة إضافية من جانب المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ونشر تقرير الشباك الخيشومية والشباك المقيّدة المتروكة أو المفقودة أو المهملة - طرق لتقدير نفوق الأسماك بسبب الصيد غير المقصود وحالة الرصد والإدارة على الصعيد الإقليمي في عام 2016. وركزت هذه الدراسة على معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة في مصايد الأسماك التي تستخدم فيها الشباك الخيشومية والشباك المقيّدة، كما ركزت على الطرق المحسّنة لتقدير معدلات نفوق الأسماك جراء الصيد غير المقصود وآثار ذلك.

(3) عقد مشاورة خبراء بشأن وسم معدات الصيد في الفترة من 4 إلى 6 أبريل/نيسان 2016 بتوجيه من الدورة الحادية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك في عام 2014. وأصدرت مشاورة الخبراء مشروع خطوط توجيهية بشأن وسم معدات الصيد، ورفعت توصية (وافقت عليها بعد ذلك لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثانية والثلاثين) بشأن تنفيذ مشاريع تجريبية لوسم معدات الصيد من أجل دعم مشروع الخطوط التوجيهية المقترح.

(4) تنفيذ مشروعين تجريبيين في عام 2017:

- دراسة جدوى عالمية ركزت على وسم أجهزة تجميع الأسماك
- مشروع ميداني في إندونيسيا ركز على التطبيق العملي لوسم معدات الصيد واستعادة المعدات المفقودة في مصايد الأسماك الساحلية الصغيرة النطاق

5- وتعاونت المنظمة مع كثير من المنظمات، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، في معالجة القمامة البحرية ومعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة، بما يشمل ما يلي:

(1) المنظمة البحرية الدولية التي تتصدى للقمامة البحرية من خلال صكوكها ذات الصلة: المرفق الخامس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، وبروتوكول اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن قلب النفايات والمواد الأخرى (بروتوكول لندن). وتتبادل المنظمة المعلومات مع المنظمة البحرية الدولية بشأن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة وإدارتها من خلال المشاركة في اللجان ذات الصلة في المنظمة البحرية الدولية، بما فيها لجنتها المختصة بحماية البيئة البحرية، ومجموعة العمل المخصصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمسائل ذات الصلة، التي تُشكّل منطلقاً لتبادل المعلومات وتحديد فرص التعاون. وفي أبريل/نيسان 2018، وافقت لجنة حماية البيئة البحرية في دورتها الثانية والسبعين على إدراج ناتج جديد، هو "وضع خطة عمل لمعالجة القمامة اللدائنية البحرية الملقاة من السفن" في جدول أعمال اللجنة لفترة السنتين 2018-2019، وطلبت اللجنة من منظمة الأغذية والزراعة إبقائها على علم بعملها المتصل بمعالجة القمامة اللدائنية البحرية. وسُلط الضوء تحديداً على أهمية التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية، وأشارت اللجنة أيضاً إلى التوصيات الأخيرة المنبثقة عن مجموعة العمل المخصصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية التي أقرتها الدورة الرابعة للجنة الفرعية المعنية بتنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية (III4)، وشملت ما يلي:

- الاتفاق على أن وسم المعدات أداة حاسمة للحد من معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- دعوة الحكومات الأعضاء إلى النظر في إمكانية أن تكون خطوط المنظمة التوجيهية بشأن وسم معدات الصيد، في حال اعتمادها، أداة لدعم تنفيذ المرفق الخامس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن والحاجة المحتملة إلى تعديله؛
- مطالبة أمانة المنظمة البحرية الدولية بمواصلة تعاونها مع أمانة منظمة الأغذية والزراعة والنظر في حضور المشاورة التقنية للمنظمة بشأن وسم معدات الصيد.

(2) المجلس الدولي لاستكشاف البحار: تشترك المنظمة والمجلس الدولي لاستكشاف البحار في رعاية مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد وسلوك الأسماك. وتتداول مجموعة العمل المذكورة أثناء اجتماعاتها السنوية المسائل المتصلة بمعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة وتناقشها، خاصة التعديلات على معدات الصيد وعملياتها لمنع معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة والحد منها وتخفيف أثرها.

(3) الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة: تؤدي الشراكة المذكورة، بتيسير من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، دوراً هاماً في توفير شراكة عالمية جامعة وإطار شامل لدعم أنشطة التعاون في منع القمامة البحرية والحد منها، بما فيها معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة. وتشترك المنظمة في عضوية مجموعة توجيهية تابعة للشراكة العالمية لمكافحة مشكلة القمامة البحرية من أجل المساهمة في دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية والاستفادة منهما في أنشطة التعاون المتصلة بمكافحة القمامة البحرية، بما فيها معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة.

(4) المبادرة العالمية لمكافحة معدات الصيد غير المقصود: تُشكّل هذه الشراكة منصة علمية للتعاون بين القطاعات تحت قيادة الهيئة العالمية لحماية الحيوانات، وتركز تحديداً على منع معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة والتخفيف من أثرها. وتُسلّم المنظمة بما لدى المبادرة المذكورة من معرفة تقنية وقدرة على التواصل مع أصحاب المصلحة، وتعاونت معها من خلال تبادل المعلومات وعلاقات الشراكة في مشاريع تجريبية للحد من معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة.

ثانياً - الحد من الأثر البيئي لعمليات الصيد - آفاق المستقبل

6- تقترح المنظمة وضع برنامج عمل عالمي جديد للحد من الآثار البيئية لعمليات الصيد، مع التركيز بصفة خاصة على منع معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة والحد منها والتخفيف من أثرها. وسوف يُشكّل هذا البرنامج العالمي إطاراً لمشاريع (وطنية وإقليمية ودولية) ستدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن وسم معدات الصيد. وتُعد الخطوط التوجيهية أداة هامة لمعالجة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة ولمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والذي يُعد أيضاً عاملاً هاماً يساهم في التخلص غير القانوني من معدات الصيد. وسوف يدعم

البرنامج العالمي أيضاً اتخاذ تدابير أخرى لتحقيق الحد من معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة بصورة ملموسة بحلول عام 2025 حسب ما ينص عليه الهدف 14-1 من أهداف التنمية المستدامة.

7- وسوف يدعم البرنامج العالمي المقترح أعضاء المنظمة، بما فيها الدول الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في اعتماد نهج برنامجي وطني وإقليمي لمعالجة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة وآثارها الضارة. وسوف يُشدد البرنامج على أهمية التعاون والتضافر مع الشركاء المعنيين، بما يشمل الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، وسائر وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، فضلاً عن الأطراف الأخرى المعنية والمهتمة، مثل المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية التي لديها خبرة تقنية أو قدرة على التواصل مع أصحاب المصلحة.

8- ومن خلال تطوير هذا البرنامج، تسعى المنظمة إلى الإمساك بزمام القيادة العالمية في جهود معالجة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة. ومن المسلمّ به وجود اهتمام كبير بين القطاعات لمعالجة مسألة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة والقمامة البحرية بصفة عامة في مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والوزارات الحكومية، بما فيها الوكالات التي تتعامل مع البيئة والسياحة والشحن وصيد الأسماك، وسيلزم بالتالي إيجاد حلول شاملة ومتكاملة. ومن المسلمّ به أيضاً أن المنظمة ستحتاج إلى زيادة مشاركتها مع الصناعات الأخرى، بما فيها صناعة اللدائن وإعادة تدويرها.

9- وسيجري أيضاً في إطار هذا البرنامج النظر في مُجج الاقتصاد الدائري في إدارة معدات الصيد التي تصل إلى نهاية عمرها، مع التركيز بصفة خاصة على حفز المجتمعات المحلية ودعمها من أجل تهيئة الفرص الخفية لمعدات الصيد التي تصل إلى نهاية عمرها والاستفادة منها، واكتساب ما يرتبط بها من منافع اقتصادية واجتماعية والحد في الوقت نفسه من معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة في البر والبحر.

10- والغرض الرئيسي من البرنامج هو تحقيق الاتساق في تنفيذ تدابير منع معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة والحد منها والقضاء عليها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بوسائل تشمل تطبيق الصكوك الملزمة والطوعية ذات الصلة، مثل الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن وسم معدات الصيد، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، والمرفق الخامس من الاتفاقية الدولية للمنظمة البحرية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، وبروتوكول لندن.

11- وللمنظمة ولاية وخبرة تقنية في تعزيز الصكوك العالمية المتعلقة بحوكمة مصايد الأسماك ودعم وضع السياسات والقوانين ذات الصلة وتنمية القدرة المؤسسية اللازمة لتنفيذها. ويهدف وضع هذا البرنامج العالمي إلى تعزيز عمل المنظمة في تقوية حوكمة مصايد الأسماك العالمية والقدرات الإدارية والتقنية لأعضاء المنظمة فيما يتصل بمسألة معدات الصيد

المتروكة أو المفقودة أو المهملة وكذلك، عند الاقتضاء، تقديم دعم تكميلي للتصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، أي من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن وسم معدات الصيد.

12- ومن المتصور أن يدعم البرنامج المقترح دعم وضع خطط عمل وطنية وإقليمية وآليات تنسيق ملائمة أخرى وتنفيذها، خاصة في مصائد الأسماك صغيرة النطاق وفي الدول النامية.

13- ويدعم البرنامج المقترح الهدف الاستراتيجي 2 للمنظمة عن طريق جعل مصائد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة من خلال الحد من تكاليف الصيد الناجمة عن خسائر المعدات، وتحسين السلامة في البحر المهددة جراء الأخطار الملاحية الناجمة عن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة، والحد من هدر الموارد الناجم عن الصيد غير المقصود بسبب معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة، وإمكانية اكتساب منافع اقتصادية واجتماعية من هُج الاقتصاد الدائري. وسيُحسن البرنامج إدارة معدات الصيد وتنفيذ تدابير لمنع معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة والحد منها والقضاء عليها.

14- وسيُعزز البرنامج المقترح مساهمة المنظمة، ضمن إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، ليس فقط في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام)، بل وكذلك في تحقيق عديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى ومقاصدها، لا سيما الهدف 1 والهدف 2 نظراً لما تُشكله معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة من خطر يُهدد الأمن الغذائي العالمي وسُبل معيشة مجتمعات الصيد، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثاً- المنافع المتوقعة من البرنامج

- 15- سيُصمَّم البرنامج العالمي المقترح لتوليد مجموعة واسعة من المنافع، بما في ذلك ما يلي:
- (1) تحسين فهم نطاق مشكلة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة من خلال تقييمات خط الأساس بشأن كميات تلك المعدات على النطاق العالمي.
 - (2) الحد من الكميات القائمة من معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة في البيئة البحرية.
 - (3) تخفيض الحوادث ومخاطر التفاعلات السلبية بين معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة والحياة البرية البحرية والسفن والموائل البحرية.
 - (4) تقليص الضغوطات الواقعة على الأرصدسة السمكية عن طريق تخفيض مستويات الصيد غير المقصود والمساهمة بالتالي في استعادة الأرصدسة السمكية وتحسين العائد الاقتصادي وسُبل المعيشة والأمن الغذائي للمجتمعات الساحلية ومن يعتمدون عليها.

- (5) زيادة تنفيذ الصكوك الملزمة وغير الملزمة القائمة ذات الصلة.
- (6) تحسين حوكمة مصايد الأسماك، بما يشمل تحسين تحديد أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال تطبيق نُظم وسم معدات الصيد.
- (7) تعميم مفهوم الاقتصاد الدائري داخل قطاع مصايد الأسماك ومنافعه وما يرتبط به من منافع اقتصادية واجتماعية من خلال تطوير نُظم لإعادة التدوير (الدائرة المغلقة حيثما أمكن) وخطط الإيداع وإعادة الشراء والتصاميم الابتكارية لمعدات الصيد.

رابعاً- تنفيذ البرنامج

- 16- سيتألف البرنامج العالمي من إطار للشراكة مصحوب بمشاريع تدعم نفس الهدف الإنمائي بتمويل من مصادر مختلفة.
- (1) ستكون البلدان المشاركة قادرة على الاستفادة من المساعدة المقدمة من البرنامج لتنفيذ استراتيجيات وتدابير تُساهم في تحقيق الهدف العام لمنع معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهمله وآثارها الضارة والحد منها.
- (2) سينصب تركيز المشاريع على الأبعاد الوطنية أو الإقليمية وستنسقها المنظمة جنباً إلى جنب مع شركاء المشاريع المحليين الذين تحددهم المنظمة بالتشاور مع شركاء موارد البرنامج.
- (3) سيجري تشجيع البلدان التي حددت بالفعل حاجتها إلى معالجة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهمله، أو التي قطعت على نفسها التزامات بالقيام بذلك، أو التي ترغب في تنمية قدرتها على معالجة هذه المسألة بالتعاون مع المنظمة، على أن تُعرب رسمياً للمنظمة عن هذا الاهتمام. وستُعطي الأفضلية، خاصة في المرحلة الأولى، للدول التي أثبتت التزامها بمعالجة مسألة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهمله ولا تمتلك سوى قدرات محدودة لتنفيذ التدابير والاستراتيجيات من دون مساعدة. وستؤخذ أيضاً في الحسبان آثار المستويات الحالية من معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهمله على الأمن الغذائي والجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والملاحية.
- 17- وستختلف احتياجات كل من المشاريع منفردة وأهدافها المحددة باختلاف المشاريع؛ لكن من المتوقع أن تشمل المشاريع بعض العناصر التالية أو جميعها:
- (1) الرصد والتقييم: وضع ومواءمة منهجيات قابلة للتطبيق عالمياً لفهم نطاق المشكلة وتحديد خطوط للأساس ورصد أثر الحلول المنفذة.
- (2) تعزيز الممارسات الفضلى: تحديد أفضل الممارسات والحلول وتصميمها وتنفيذها لمعالجة مشكلة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهمله إقليمياً أو عالمياً، بما يشمل وضع خطط عمل بشأن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهمله وتعزيزها على المستويين الإقليمي والوطني، وتوفير تنمية للقدرات.

- (3) دعم السياسات وتدابير الإنفاذ: معالجة الثغرات وجوانب القصور في السياسات الوطنية والإقليمية المتصلة بمعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة، وتدابير الرصد والإنفاذ.
- (4) تعزيز التعاون: تحديد فرص تعزيز التعاون، بما في ذلك التعاون بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، وبين الهيئات الإقليمية المختصة، مثل المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغيرها من الاتفاقات أو البرامج الإقليمية ذات الصلة (مثل البرامج والاتفاقيات المتعلقة بالبحار الإقليمية)، وبين الدول المتجاورة.
- (5) دعم الابتكار: تطوير حلول تقنية واجتماعية مبتكرة وتنفيذها لمعالجة مشاكل معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة، بما يشمل منع تلك المعدات وآثارها والحد منها والقضاء عليها.
- (6) تشجيع إعادة التدوير ونمو الاقتصادي الدائري: وضع نماذج للاقتصاد الدائري وتطبيقها من أجل إدارة معدات الصيد، بما يشمل خطط لإعادة تدوير معدات الصيد بحيث تكون مغلقة الدائرة حيثما أمكن، ومخططات الإيداع لمعدات الصيد المستخدمة، وإعادة استغلال معدات الصيد التي وصلت إلى نهاية عمرها، وتوسيع نطاق تلك العمليات لتعزيز آثارها.
- 18- وستستخدم عدة آليات وأدوات لتنفيذ البرنامج، بما يشمل تنفيذه من خلال عمليات مستنيرة وتشاركية تشمل المساعدة في مجال السياسات والجوانب القانونية والتقنية، وبناء القدرات/التدريب القائم على الكفاءة، وكذلك الاستثمار في البحوث والتطوير التقني لحلول وأدوات تقنية، بما في ذلك مواصلة العمل لتحديد التدابير القائمة على أفضل الممارسات وتطويرها لبلوغ أهداف البرنامج.
- 19- وسيُنفذ البرنامج على امتداد فترة مدتها خمس سنوات سيجري بعدها استعراض ما تحقق من تقدم ونتائج لتحديد مساهمته في تحقيق الهدف 14-1 من أهداف التنمية المستدامة. وقد يلزم الاستمرار في تنفيذ الأعمال البرنامجية لتعزيز المساهمة في تحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.